العدساني: جلسة «الإسكان» 26 الجاري

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني انه بعد ما انتهت مدة التحقيق «3 شهور» من تاريخ 10 يناير 2017 بشأن القضايا الإسكانية تقدم بطلب مع مجموعة نواب لعقد جلسة خاصة كاملة هدفها مناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها وعرض نتائج التحقيق الذي قام فيه وزير الإسكان والمقرر في يوم الأربعاء 26 أبريل 2017.

وأضاف: تم إدراج الموضوع في جدول الأعمال بعد أن تمت الموافقة على الطلب المشار إليه في جلسة 11 ابريل 2017.

وأشار العدساني الى ان التحقيق تضمن العديد من الأمور وهو الأخذ بالاعتبار والعمل على تلافي الملاحظات والمخالفات في تقارير الجهات المعتمدة أبرزها تقرير ديوان المحاسبة والرقابة المالية ولجنة الميزانيات المتعلقة بالقضايا السكنية، والالتزام بجدول زمني للمشاريع الإسكانية بالإضافة لمحاسبة المتجاوزين سواء المقاولون وغيرهم من المخالفين ومعالجة أوضاع المواطنين المتضررين.

الخضير يقترح إنشاء مستشفى خاص لرعاية المسنين

حمود الخضير

قدم النائب حمود الخضير اقتراحين برغبة جاء في الأول منهما: نظرا لمعاناة كثير من المواطنين من عدم توفر الخدمات الطبية بالشكل المطلوب ولكون العرض على المجلس الطبي العام لا يتم إلا بمواعيد آجلة، كما أن الفحوصات الطبية لا تنجز بالسرعة الممكنة.

واقترح الخضير إنشاء فرع للمجلس الطبي العام في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لخدمة الأهالي.

وجاء في اقتراحه برغبة الثاني: انطلاقا من نص المادة (11) من الدستور بأن «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية»، ونظرا لازدياد عدد المسنين وصعوبة تنقلهم بين المستشفيات، وطول فترة انتظارهم بين المراجعين.

واقترح إنشاء مستشفى يشمل جميع التخصصات ومجهز بأحدث الأجهزة لرعاية المسنين.

«الميزانيات»: 364 مخالفة تمت إحالتها إلى النيابة نتيجة لقانون حماية البيئة

عدنان عبدالصمد

التنسيق مع الخدمة المدنية لإقرار الهيكل الجديد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

وشدد على ضرورة زيادة التنسيق والمتابعة مع ديوان الخدمة المدنية لإقرار الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة مع ضرورة تضمنه تعديل تبعية إدارة التدقيق الداخلي لتتبع أعلى سلطة إشرافية، والحرص على تفعيلها للحد من الملاحظات المسجلة، لاسيما ان هناك تدن في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة، وتمرير الهيئة بصرف عدد من الاستمارات الممتنع عن توقيعها من قبل جهاز المراقبين الماليين لعدم وجود اعتماد مالي في الميزانية والصرف في غير الغرض المخصص له وإبرام عقد دون الحصول على الموافقات المسبقة من الجهات الرقابية.

وأضاف انه أدرجت في ميزانية السنة المالية الجديدة الاعتمادات اللازمة لـ 100 درجة للتوظيف الجديد مع إشادة وزارة المالية بجهود الهيئة في استقطاب التعيينات، وهو الأمر الذي تدعمه اللجنة خاصة أن قانون حماية البيئة يرتب مسؤوليات رقابية كبيرة على الهيئة وانه تمت إحالة 364 مخالفة بيئية للنيابة وفق إفادة الهيئة بذلك. وسبق ان شددت اللجنة على ان تعيد وزارة المالية النظر في ميزانيات الجهات الحكومية منعا لأي تماثل أو ازدواجية في الصرف ومنها على سبيل المثال إفادة الهيئة بأن زورقها البيئي والذي بلغت تكلفة شرائه سابقا ما يزيد على 3,7 ملايين دينار يمكن الاستفادة منه في الجانب البحثي أيضا، وأنه وفق إفادتها يتم التعامل معه كأمر واقع والتزام ترتب عليها من عهد الإدارة السابقة مع قناعتها بأنه لا يلبي احتياجاتها العملية مع ترحيبها بأن يكون هناك تنسيق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية للاستفادة منه، علما ان ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية الجديدة قد تضمنت مبلغ 6 ملايين دينار لشراء سفينة بحثية!

عسكر يطالب باستثناء أبناء الكويتيات والبدون من رسوم التأمين الصحي

عسكر العنزي

استثناء الأجنبيات المتزوجات من كويتيين

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بتعديل المادة 12 من القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية لإلغاء فرض رسوم صحية ورسوم تأمين صحي على ابناء الكويتيات والبدون.

مادة أولى: يستبدل بنص المادة 12 من القانون رقم 1 لسنة 1999 المشار إليه النص الآتي: تستثنى من أحكام هذا القانون الفئات الآتية:

أ- الأجنبيات المتزوجات من كويتيين.

ب- أولاد الكويتيات من أزواج أجانب.

ج- غير محددي الجنسية لحين البت في أوضاعهم القانونية.

د- ثلاثة من عمال المنازل وكذلك الحالات الخاصة بذلك وفق القرار الذي يصدر من وزير الصحة في هذا الشأن.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية. ونصت المذكرة الايضاحية على ما يأتي:

لما كان القانون رقم 1 لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية قد صدر وقد نصت المادة 12 منه على استثناء بعض الفئات من الخضوع لنظام التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا القانون وكانت الحكمة من ذلك تخفيف الأعباء عن هذه الفئات ولما كانت فئة غير محددي الجنسية لم ترد ضمن الحالات المستثناة بالرغم من وعد الحكومة بإدخالها ضمن فئة الحالات الخاصة أثناء مناقشة القانون. ولا يخفى على أحد ما تعانيه هذه الفئة من ظروف اجتماعية وصحية تتمثل في نقص الأموال وقلة فرص العمل نتيجة لعدم تعديل أوضاعهم القانونية ورغم ذلك فقد قامت وزارة الصحة بتطبيق قانون التأمين الصحي والرسوم الصحية عند مراجعة هذه الفئة للمؤسسات الصحية. وهو ما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية الملقاة على عواتقهم وتحملهم ما لا يطيقونه الأمر الذي يقتضي مراعاة لحالتهم وظروفهم وهم من الفئة التي قدمت الكثير لهذا الوطن. لذا جاء تعديل نص المادة 12 من القانون المشار إليه بتقرير استثنائهم من أحكام نظام التأمين الصحي من خلال نص قانوني ملزم يقرر تأكيد هذا الاستثناء الذي ينصرف أيضا إلى استثنائهم من الرسوم التي تفرض على الأجانب نظير الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة، الأمر الذي استلزم التقدم بهذا الاقتراح بقانون.

الجلال: انتخاب رئيس مجلس الأمة ونائبه يجب أن يكون علنياً

طلال الجلال

أعلن النائب طلال الجلال عن تأييده الاقتراح بقانون الذي تقدم به عدد من النواب بتعديل قانون اللائحة الداخلية لمجلس الامة، ليصبح التصويت على انتخابات رئاسة المجلس ونائب الرئيس علنيا. وقال في تصريح صحافي: ان هذا التعديل مستحق، حتى تكون هناك شفافية في التصويت على انتخابات منصبي الرئيس ونائبه.

وطالب الجلال اللجنة التشريعية بالاستعجال في إقرار الاقتراح، وستكون اضافة مهمة للديموقراطية.

واقترح بأن يشمل كذلك انتخابات امين السر ومراقب المجلس، بحيث يكون التصويت في انتخاباتهما ايضا علنيا.

الشطي: تحديث المخطط الهيكلي لقطع السالمية

خالد الشطي

تقدم النائب خالد الشطي باقتراح برغبة طالب فيه بأن تقوم الدولة بتحديث المخطط الهيكلي لهذه القطع وتحويل المنطقة الى سكن استثماري نظرا لما يعانيه أبناء منطقة السالمية القاطنون في القطع السكنية من اختلاف في التركيبة السكانية وتداخل المجمعات والمحلات التجارية والعمارات الكبيرة مع البيوت السكنية .